تعليق الباب الخلاف في المسكن او مزرعه فحجم التراب حو
لها وما في معناه من قصب وحجر وتشويك لينفصل المحجو
من غيره ولا حاجه لتحويط وتسوية الارض بطم المحفوض
وكشح المستعلي وحراثتها وتليين ترابها فان لم تيسر ذلك الا
بما ساق اليها فلابد منه لتتهيا للزراعة وترتيب ماء لها بشق
ساقيه او نهر او حفر بير او قناه ولو لم يحوطريقه ان لم يكفها
المطر المعتاد فان كفاها فلا حاجة لترتيب ما لا الزراعه
في الاصح اذ هي استيفاء منفعت خارج عن الاحياء ثم اراضي
الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ولا يكفيها المطر تملك بحفر
وجمع تراب وبستانا لجمع التراب حول الارض كالزراعه ان
لم يحز العاده بالتحويط والتحويط حيث جرة العاده به اي
نفسه وما يحوط به من بناء او قصب او شوك مثلا وتهيئة
ما ان جرة به عاده كما مر في الزراعه ويشترط الغرس ولو
للبعض بحيث يسمى بستانا على المذهب اذ اسم البستان
لا يقع على الارض قبله بخلاف اسم الزراعه تقع على الارض
قبل زرعها ثم ما لا يفعل اعاده الا لتملك كبناء اريفيد
الملك وان لم تقصد وما لا يفعل للتملك كحفر بير وزراعة
ارض اعتمادا على المطر ان انضم اليه قصد الملك افاده والا فلا
ومن شرع في عمل حيا ولم يتمه اعلم على بقعة بنصب احجار
او غرز خشبا او جمع ترابا او خط خطوطا فمحجر لذلك العمل
فيما ذكر وهو احق به من غيره اي مستحق له دونه لعمله
فيه لكن الاصح انه لا يصح بيعه اذ لا يملك
وفي اصله لجس له اي ببيع هذا الحق والاصح انه لو احياه
اخر ملكه ملك وان منع من احيائه ولو طالت مدة التحجير
عاده بلا عذر ولم يحي قال السلطان او نائبه احيا او ترك

الحل

المحل اي ارفع يده عنه فان استمهل بعذر امهل مدة قريبة
بتقدير الامام ليستعد فيها للعماره بقدرها السلطان برايه ولا
بقدر بثلاثة ايام فاذا مضت ولم يشتغل بالعماره بطل حقه و
ان لم يرفع امره الى الامام ولا يمهل الا لعذر ولو اقطعه الامام
موات صار احق باحياه من غيره اي مستحق له دون غير
كالمحجر وان طالت المده او احياه غيره فكما مر ولا يقطع الاقا
در على الاحيا وقدر يقدر عليه اي على احيائه لانه منوط
بالمصلحه وكذا المحجر اي لا يتحجر احد الا ما يقدر على عمارته ويعتبر
ايضا ان لا يزيد على كفايته فان خالف فيهما فلغيره احيا
الزايد ولا يصح تحجر عاجز عن الاسباب ايضا كمن يتحجر ليعمر في
قابل او فقير يعمر اذا اقدر والاظهر ان للامام ولو بنائبه ان
يحمي بقعة موات لرعي نعم جزية وفي الصدقة ونعم ضا
لة ونعم انسان ضعيف عن النجعة بضم النون الابعاد في
الذهاب لطلب الرعي بان يمنع الناس من رعيها اذ الم يضر بهم
لانه صلى الله عليه وسلم حما النقيع بالنون لخيل المسلمين ومما
يحمى له خيل المجاهدين بل هي اولى والاظهر ان له نقض حماه
للحاجة اي عندها كما باصله بان ظهر المصلحة فيه بعد طهورها
في الحما والكل من الائمه نقض حما غيره الا ما حماه النبي صلى الله
عليه وسلم فلا يغير بحال بخلاف حما غيره ولو من الخلفا الا
ربعه ولا يحمى لنفسه وولاة النواحي كالامام ولا حما لغير
من ذكر ولجس للامام ان يحمي الماء العد للشرب ثم يخرجه
الحريه والعد بكسر العين الما الذي له ماده لا تنقطع كما
العين والبير فصل منفعة الشارع الاصليه المرور
فيه ويجوز الجلوس والوقوف ولو لذي لا ستراحة ومعاملة
ونحوهما اذ الم يضيق على المار ه ولا يوخذ على ذلك عوض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)